

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عيد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم، كريم الطراونة، حسن حبوب، فايز حمارنة محمد متروك العجارمة، محمد أمين الحوامدة، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة

المستدعي :-

- حاتم داود صالح الجميل .
- وكيله المحامي ثامر الكردي .

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣ تقدم المستدعي بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص لنظر الاستئناف المقدم للطعن في القرار الصادر عن رئيس التنفيذ لدى دائرة تنفيذ محكمة الرصيفة في القضية التنفيذية رقم (٢٠١١/١٠٣٨) تاريخ ٢٠١٢/٨/٣٠ لصدور قراراتين فيها :-

الأول :- صادر عن محكمة استئناف عمان برقم (٢٠١٢/٤٠٥٧٢) قضى بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

والثاني :- صادر عن محكمة استئناف معان برقم (٢٠١٣/٧٥) قضى بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

وقد استند المستدعي إلى الوقائع الواردة باستدعاء الطلب .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن موضوع هذا الطلب هو تعيين المرجع المختص في نظر الطعن الاستئنافي بقرار رئيس دائرة تنفيذ محكمة الرصيفة القاضي بإحالة القضية التنفيذية رقم (٢٠١١/١٠٣٨) تاريخ (٢٠١٢/٨/٣٠) إلى دائرة تنفيذ محكمة معان بالاستناد لطلب المحكوم عليه الذي يدعي بأنه من سكان معان ومقيم فيها .

وحيث إن محكمة استئناف عمان وبنتيجة الطعن الذي تقدم به المحكوم له في الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١٢/٤٠٥٧٢) تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ قررت فيه إحالة الاستئناف إلى محكمة استئناف معان حسب الاختصاص لعل [أن رئيس تنفيذ الرصيفة قد رفع يده بإصدار قراره المتعلق بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى إلى دائرة تنفيذ معان مما يجعل محكمة استئناف عمان غير مختصة للنظر في الطعن المقدم وذلك لدخول هذه الدعوى التنفيذية في حوزة دائرة تنفيذ معان] وهذا القول لمحكمة استئناف عمان .

وبعد إحالة الأوراق إلى محكمة استئناف معان أصدرت قرارها في الدعوى رقم (٢٠١٣/٧٥) تنفيذ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣ والمتضمن عدم اختصاصها وإعادة الأوراق إلى مصدرها لعل [أن القرارات الصادرة عن المحاكم أو أي دائرة من دوائرها التابعة لمحكمة استئناف معان يخرج النظر بها عن اختصاص هذه المحكمة] وبالتالي فهي غير مختصة للنظر في الطعن الاستئنافي الواقع على القرار الصادر عن دائرة تنفيذ الرصيفة .

وبدئ ذي بدء نجد إنه لم يرد أي نص قانوني في قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (١٧) لسنة (٢٠٠١) وتعديلاته وقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون التنفيذ يبين الجهة القضائية المختصة بتعيين المرجع في حالة حصول تنازع في الاختصاص بين محاكم الاستئناف في القضايا التنفيذية .

ولهذا وحتى لا يسد الباب أمام طالب تعيين المرجع مما يؤدي إلى وقف تنفيذ الأحكام والسندات والتي هي الغاية النهائية من أعمال المحاكم والتنفيذ فإن تعيين المرجع في مثل هذه الحالة عند خلو النص ينعقد لمحكمة التمييز بصفتها المحكمة العليا وصاحبة الولاية العامة ففي تعيين المرجع المختص ما دام أن قراري محكمتي الاستئناف المذكورتين صادرين عن جهة قضائية باعتبار أن الإضاء تنمة القضاء .

وعليه فإن محكمة التمييز هي الجهة المختصة في تعيين المرجع في هذا الطلب .

وحيث إن القرار المستأنف هو القرار الصادر عن دائرة تنفيذ الرصيفة والتي تقع ضمن دائرة اختصاص محكمة استئناف عمان فإن محكمة استئناف عمان هي المحكمة المختصة للنظر في الطعن الاستئنافي الواقع على قرار رئيس تنفيذ الرصيفة موضوع هذا الطلب .

وبالبناء على ما تقدم نقرر اعتبار محكمة استئناف عمان المحكمة الاستئنافية المختصة للنظر في الطعن الاستئنافي وإعادة الأوراق إليها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٣١ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٤/١١/٢٠١٤

القاضي الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ . ع